السيرة الذاتية لتجربة في البحث العلماجتماعي

العياشي عنصر*

سأقدم في هذه الورقة بعض الأفكار العامة حـول تجـربتي القصـيرة في مجال البحث العلماجتماعي بهدف لفت الانتبـاه إلى عـدد مـن القضـايا بالمنهجية المتعلقة ببنـاء موضـوع البحـث، وتقنيـات التحقيـق والعلاقـة بينهما. وسيتركز تدخلي على عدد من المحاور:

1- كيف جئت للبحث العلماجتماعي؟ وماذا يميـز تـأهيلي كطالـب للقيام بالبحث؟

2- عرض نقدي عن أهم مشروع بحث قمت به في محاولـة للإجابـة على عدد من الأسئلة مثل:

1.2- ما هي إشكالية الموضوع؟ كيف تمت صياغتها؟

2.2- ما هي أهم التقنيات التي استعملت في التحقيق الميداني؟ ومـا هو تقييمي لها الآن في ضوء التجربة المكتسبة؟

I – بداية الاهتمام بالبحث العلماجتماعي:

في الواقـع يمكـن تحديـد بدايـة اهتمـامي بالبحـث العلماجتمـاعي بالرجوع إلى سنوات الدراسة الجامعية، حيـث تضـمنت دراسـتنا إجـراء فترات تدريبية في الميدان من أجل تنمية مهاراتنا على اسـتعمال تقنيـات البحث (الملاحظة، المقابلة، الاستجواب...). وقـد أبـديت منـذ الوهلـة

* عالم اجتماع بمعهد علم الاجتماع، جامعة عنابة / باحث CRASC

الأولى ميلا واضحا نحو العمل الميداني والتعامل مع الناس، وبخاصة عالم الشغل، والعمل الصناعي خصوصا. لعل ذلك ما يفسر اهتمامي لاحقا بقضايا علم اجتماع العمل بحيث أكملت دراستي في هذا التخصص.

كما أعتقد أن ذلك الاهتمام بالميدان وبعالم الشغل خصوصا له ما يبرره في خلفيتي الاجتماعية. وهي خلفية شاب من أسرة ريفية انتقلت إلى المدينة في بداية الخمسينات، بعد أن كان الأب فلاحا–مهاجرا، يتردد بين العمل في فرنسا وفلاحة الأرض عند العودة إلى أرض الوطن. ثم جاء الاستقرار في المدينة مع نهاية الخمسينات مما رفع درجة الاندماج في عالمها وتبني نمط الحياة السائد فيها.

ويمكننا تحديد التأثيرات التي مارستها الخلفية الاجتماعية على النحو التالي: هناك دافعية قوية للتعرف على طبيعة المجتمع الذي نعيش فيها من خلال معرفة بنية العلاقات المشكلة إياه، وآليات سيره واشتغاله. وقد تركز ذلك الاهتمام بالخصوص على عالم الشغل من خلال ميل قوي لدراسة مجموعات العمال لمعرفة تمثلاتهم عن أنفسهم، وعن عالمهم، وعن المجتمع الذي يعيشون ويعملون فيه.

تلك كانت نقطة البداية التي شكلت تحديا كامنا في اللاشعور لم يتبلور بشكل واضح سوى بمناسبة التحقيقات الميدانية التي أجريناها خلال سنوات الدراسة الجامعية (1973–1977).

جرى التحقيق الأول الذي دام حول ثلاثة أسابيع في مصنع الغزل والنسيج بمدينة باتنة في صيف 1974. ثم تلاه تحقيق ثان في المنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، وتحقيق ثالث في مصنع شركة الهياكل المعدنية بمدينة عنابة، والتحقيق الرابع في مصنع الجرارات بمدينة قسنطينة. وكان الهدف الرئيسي من هذه التحقيقات تدريبنا كطلبة على استعمال مختلف تقنيات البحث، مما يجعلني اليوم أطرح السؤال التالي: هل كان التكوين الذي تلقيناه يؤهلنا فعلا للقيام بالبحث؟ أو

بصيغة أخرى، إلى أي درجة استطعنا تحقيق نوع من التحكم في تقنيات البحث؟

II- التأهيل للبحث العلماجتماعي:

لعلني لا أبالغ إن قلت أن تأهيلنا وتكويننا للقيام بالبحث العلماجتماعي كانا ضعيفين سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية وذلك بالنظر إلى ما كان متوقعا منا إنجازه في نهاية فترة الدراسة.[1]

لقد كان علينا أن نعد مذكرة التخرج التي تمثل عملا شخصيا يعكس مستوى استيعاب الطالب للنظريات والمدارس و قدرته على التحكم في ترسانة المفاهيم العلماجتماعية المتداولة فيها، وكذا تطبيق مختلف تقنيات البحث. ويبدو ذلك الضعف جليا في غياب تفكير منهجي منظم سواء تعلق الأمر ببناء موضوع البحث أم بصياغة الإشكالية، أم إعداد مخطط لإجراء تحقيق ميداني. يضاف إلى ذلك نقص التدريب على استعمال مختلف التقنيات. وأتذكر أننا لم نكن على وعي بالعلاقة الموجودة بين بناء الموضوع واختيار التقنيات المستعملة في معالجته، بحيث كنا نتعامل مع كل واحد بطريقة مستقلة وبصرف النظر عن الآخر. كما أتذكر تركيزنا في ما يخص تقنيات البحث على الاستمارة وتجاهل ما سواها.

إن قضية ضعف التأهيل في استخدام التقنيات واحدة من القضايا التي استرعت انتباهي، وحظيت بقدر من التفكير لدي. كما كان تركيزنا المفرط على الاستمارة ظاهرة ملفتة للانتباه، وتحتاج إلى تفسير. لكن قبل القيام بذلك، دعني أقول أن تأثير التكوين الذي تلقيناه في تلك السنوات ما يزال قويا بحيث ساهم في بلورة تصور وتصرف كثير من الأساتذة

[1] يبدو هذا الحكم اليوم قاسيا نوعا ما إذا ما جرت مقارنة مستوى تأهيل الطلاب في تلك السنوات مع مستوى تأهيلهم في الوقت الحاضر.

الذين كانوا بالأمس طلبة، ويعانون اليوم صعوبات كبيرة في التخلص من أوجه القصور في ذلك التكوين، ويقومون بنقل تأثيراته السلبية إلى الأجيال الجديدة من الطلبة.[2]

في الحقيقة، لم نكن نجهل وجود تقنيات أخرى عديدة بإمكاننا استخدامها في البحث، ولكن ممارساتنا كانت مقيدة جدا بحيث كنا نلجأ في غالب الأحيان إلى استعمال تقنية واحدة هي الاستجواب المقنن عن طريق الاستمارة التي تملأ مع المبحوثين، وما تزال هذه الممارسة مسيطرة تماما لدى مجموعات الطلبة في علم الاجتماع اليوم. فما سبب ذلك يا ترى؟

أعتقد أن هناك جملة من العوامل المتداخلة المسؤولة عن هذا التمسك شبه المرضي بالاستمارة من أهمها:

1- التقليل من شأن تقنيات البحث الأخرى مثل الملاحظة والمقابلة. وتعود النظرة السلبية تجاه هاتين التقنيتين إلى نقص كبير في التكوين والتدريب عليهما. إذ كنا في الواقع نجهل طبيعة تلك التقنيات وكيفية استعمالها.

ويضاف إلى ضعف المهارات التطبيقية في هذا المجال ضعف آخر مهم يتعلق بالجانب النظري، أي البناء الإشكالي لموضوع البحث. فهناك أسئلة حاسمة لم نكن نطرحها مثل: هل الظاهرة قابلة للملاحظة أم لا؟ ما الذي ينبغي ملاحظته؟ وكيف تتم الملاحظة؟ هل بطريقة حسية مباشرة، أم بطريقة غير مباشرة؟ هل ما نلاحظه معطى أم مبنيا؟

نفس الشيء يمكن قوله عن المقابلة. إذ لم يكن هنالك تحضير لموضوع المقابلة في شكل تصور متبلور نسبيا عن موضوع البحث، وتحديد لمحاور أساسية تلعب دور الدليل أو المرشد للباحث كي تسهم المقابلة في

---

[2] لمزيد من الاطلاع حول هذه النقطة أنظر بحثي الموسوم "وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة" في كتابي **نحو علم اجتماع نقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

تحصيل معلومات من شأنها بلورة البناء الإشكالي للموضوع، وصياغة فرضيات أو تساؤلات رئيسية موجهة للبحث في مرحلة أولى.

بل كانت المقابلة تتم بطريقة عَفْوِيّة وغير منهجية مما يجعل مسارها مضطربا وعرضة لتغيرات عديدة ليسَ باستطاعة الباحث التحكم فيها أو توجيهها نحو هدف أو غاية محددة مادامت هذه الأخيرة مفقودة تماما، أحيانا كثيرة، وغير محددة بدقة أحيانا أخرى.

2- الصعوبة الثانية التي تجعلنا نتهرب من استخدام تقنيات الملاحظة والمقابلة، سواء بطريقة واعية أم غير واعية، تتمثل في مشكلات تدوين المعلومات المحصلة بواسطة هاتين التقنيتين. لا شك أنها مهمة صعبة أن ندون ملاحظاتنا أثناء وجودنا في موقف البحث مع المبحوثين، خاصة عندما يحدث ذلك في أماكن العمل (الورشات، المصانع...) فهناك كم هائل من المعطيات : إشارات، عبارات، تصرفات، علاقات، أحداث... ا الخ. ولعل عدم لجوءنا إلى هذه التقنية مرتبط بخوفنا من مواجهة ذلك السبيل الهائل من المعطيات دون إعداد أو تأهيل نظري وتطبيقي. إنه سلوك يمثل هروبا غير معلن، وغير واع من ذلك التحدي الذي نواجهه ونشعر أننا غير مؤهلين للتعامل معه. إنه سلوك غريزي هَدَفه تجنب الفشل، والبحث عن طريقة مأمونة ومضمونة لمواجهة الموقف الحرج الذي يوجد فيه الباحث. وهو موقف يكون فيه الباحث تحت ضغط كبير ويعاني تَوترًا واضطرابا حادين لأنه في ميدان غريب وبين أفراد غرباء عنه، مما يجعل الموقف ككل على درجة من التعقيد بسبب انعدام معالم محددة تسمح بالتوقع أو التنبؤ.

لعل ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء تهربنا من استخدام الملاحظة والمقابلة والتقليل من أهميتهما كتقنيات أساسية في البحث العلماجتماعي. لأنها تستدعي التحضير المسبق والجيد من جهة، والتعامل مع الموقف بذكاء وسرعة، وحضور البديهة من جهة ثانية

لاقتناص الفرص، وتقفي آثار الأحداث المهمة وذات الدلالة بالنسبة لموضوع البحث.

إنها بالفعل تقنيات تتطلب من الباحث أن يكون على درجة عالية من التأهيل والتدريب والتحضير، إضافة إلى حدة الانتباه لما يجري حوله من أحداث؛ ما يراه وما يسمعه، حتى يستطيع إدراك وفهم معاني ودلالات ما يقع أمامه من أحداث. يقتضي ذلك أيضا أن يتمتع الباحث بمهارات تمكنه من الصياغة الجيدة والواضحة للبناء الإشكالي لموضوع البحث، والدقة في تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يريد الحصول عليها للإجابة عن التساؤلات أو الفرضيات التي تتضمنها إشكالية بحثه. ذلك ما يؤكد الأهمية الخاصة للتكوين النظري للباحث، وهو بالضبط ما كان ينقصنا بشكل حاد. إذ كنا ننزل للميدان في إحدى الوضعيتين التاليتين:

- في الحالة الأولى نكون قد حددنا موضوعا للبحث بطريقة مسبقة بعيدا عن أي تعامل مع الميدان. مما يجعلنا في موقف دغمائي نقوم من خلاله بفرض تصوراتنا على الواقع في شكل قوالب جاهزة، وأفكار مسبقة غير قابلة للتعديل. وهو ما يؤثر سلبا على نوعية المعلومات التي نجمعها.
- أما في الحالة الثانية، فالأمر معاكس تماما بحيث يكون نزولنا للميدان عفويا (أو عشوائيا)، وهو نزول المستطلعين غير المحضرين الذين لا يعرفون ولو بشيء من عدم الدقة والعمومية عما يبحثون. كل ذلك بسبب غياب تصور نظري للموضوع يسمح بتوجيه البحث نحو استكمال عملية بناء الموضوع من خلال العلاقة الجدلية بين النظري والميداني.

3- كما يمكن تفسير التمسك الشديد بالاستمارة بالتأثير الذي يمارسه الأساتذة المشرفون الذين يفتقدون إلى تجربة في هذا المجال، بحيث لم يكونوا في غالب الأحيان قد أجروا بحوثا في علم الاجتماع، ولم يتعاملوا مع التحقيقات الميدانية، إضافة إلى ضعف اهتمامهم النظري بمناهج وتقنيات البحث والقضايا الابستمولوجية التي يطرحها. مما يعني أنهم لم يكونوا يختلفون عنا نحن الطلبة كثيرا، لأن معرفتهم بالتقنيات لا تتجاوز ما هو وارد في مختلف كتب مناهج البحث، وهي معرفة كتبية محضة. في ظل

هذا الغياب الفعلي لممارسة العمل البحثي والتعامل مع الميدان، اتسمت الوضعية بضعف التفكير النظري ونقص التأهيل التطبيقي، وبذلك تضاءلت حظوظ ظهور تصور عميق، نظريا وتطبيقيا، لمشكلات البحث العلماجتماعي.

4- نتيجة العوامل السابقة الذكر، يمكننا القول أن الجزء الأعظم من المعلومات التي نحصلها عن طريق تقنيات أخرى غير الاستمارة مثل الملاحظة والمقابلة، أثناء قيامنا بالتحقيقات الميدانية خلال فترة الدراسة الجامعية، لم يكن يظهر في تقارير البحوث التي نقدمها. السبب الأول وراء هذا الموقف هو اعتقادنا حينئذ (وما يزال كثيرون يعتقدون ذلك حتى اليوم) أن الطريقة المتبعة غير علمية وغير منهجية.

ذلك أن جزءا كبيرا من المعلومات يتم تحصيلها من خلال محاولة فهم وتأويل الأحداث، بالإحساس والتخمين، وأثناء وضعيات ومواقف غير شكلانية، أي في مواقف الحياة اليومية العادية. بمعنى كل ما يدور من أحاديث مع المبحوثين أو ما نجمعه من ملاحظات أثناء تواجدنا في الحافلة، في المطعم، في المقهى، خارج مكان العمل. حيث يدور الحديث عن مشكلات البحث الذي نقوم به، أو عن عمل المبحوثين، علاقاتهم وانشغالاتهم في العمل وخارجه. بالرغم من أهمية هذا الجزء الكبير من المعلومات التي نحصل عليها بطريقة عفوية، فإننا لا نجد لها أثرا في تقارير البحوث، كما لا نجد أثرا لأحاسيسنا،ومشاعرنا، وتخميناتنا حول المبحوثين، وميدان البحث والأحداث التي نعيشها كملاحظين أو كفاعلين خلال فترة إنجاز البحث.

إن تقارير البحث التي نكتبها لا تتضمن على سبيل المثال وصفا لمشاعرنا عند نزولنا أول مرة للميدان ومواقف الاضطراب التي نكون فيها. كما أنها صامتة تماما بشأن تصوراتنا عن الميدان وعن المبحوثين، والتغيرات التي تطرأ على تصوراتنا خلال المراحل المختلفة لتقدم العمل

الميداني؛ من موقف الغرابة إلى موقف الألفة. فالتغيرات التي تعرفها مواقفنا، تصوراتنا، أفكارنا، سلوكنا قليلا ما تشد انتباهنا، وقليلا ما نتوقف عندها لنحللها ونفهم معناها ودلالتها بالنسبة لموضوع بحثنا، والممارسة البحثية عموما.

شخصيا لم أفكر في كل هذه المسائل من قبل بطريقة واعية ومنهجية إلا بعد مرور عدة تجارب، وبفضل التحسين المستمر في تكويني النظري الشيء الذي جعلني أخضع ممارستي البحثية للتفكير باعتبارها تشكل جزءا من مجال الانشغال الذي يشمل المسائل النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبحث العلماجتماعي.

III – سيرة مشروع بحث :

في الجزء الباقي من هذه الورقة سأتعرض لمشروع البحث الذي أجريته حول عمال الصناعة في النصف الثاني من الثمانينات[3] مركزا على محورين رئيسيين: بناء الإشكالية، والتقنيات المستعملة في التحقيق الميداني.

1.3- الإشكالية:

كان الانشغال الأساسي الذي يحدوني في هذا البحث هو معرفة كيف يتمثل العمال الصناعيون وضعيتهم المهنية والاجتماعية، كيف يتمثلون المجتمع وهل تشكل تمثلاتهم للعمل، لأنفسهم وللمجتمع قاعدة لظهور أنماط معينة من العلاقات والممارسات، سواء في مكان العمل أو خارجه.

لعله من المهم في البداية أن أحاول الإجابة عن السؤال كيف تم بناء

---

[3] أنجز هذا المشروع في عدد من المؤسسات الصناعية الكبرى في منطقة الشرق بهدف تحضير رسالة دكتوراه التي تحمل عنوان **The Process of Working Class Formation in Algeria**. University of Leicester, England, 1992.

الإشكالية؟ وهل وقع اللجوء إلى فرضيات أم لا؟ ولماذا؟ لقد اعتمدت في البناء الإشكالي للموضوع على مصدرين هما: التراث الفكري؛ النظري والتطبيقي الذي يتضمن دراسات حول البناء الاجتماعي "للبلدان النامية" أو ما سميته في أطروحتي "التشكيلات الاجتماعية التابعة"، والجزائر بالخصوص، بما في ذلك طرح قضية السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على البناء الاجتماعي. إضافة إلى موقع هذه التشكيلات ضمن النظام الرأسمالي العالمي. أما المصدر الثاني، فيتمثل في ملاحظاتي ومعرفتي بالمجتمع الجزائري كباحث وكفاعل اجتماعي في ذات الوقت يعيش ضمن هذا المجتمع ويتفاعل مع أحداثه ووقائعه التي بلورت اهتماماتي وانشغالاتي الفكرية، وكذلك تصوراتي ومشاعري في حياتي اليومية العادية.

تلك هي المصادر الرئيسية لإشكالية البحث الذي قمت به، بعد فترة مخاض طويلة نسبيا ميزتها حالات من التردد، والتوتر وعدم الاستقرار الفكري. وكان المنطلق في بلورة السؤال الرئيسي الذي تنبني عليه الإشكالية على النحو التالي: **هل هناك إمكانية لتكوين طبقة عاملة في الجزائر في ظل ظروف ميزتها السيطرة الاستعمارية، والتخلف، والاندماج ضمن نظام رأسمالي عالمي؟**

وقد جرى تفكيك هذا التساؤل الرئيسي المحدد لإشكالية البحث إلى ثلاثة أسئلة فرعية، يحاول كل واحد منها تغطية بعد أو جانب أساسي في الإشكالية:

♦ **<u>السؤال الأول</u>: "ما هي الظروف الموضوعية التي ميزت تاريخيا سيرورة تكوين الطبقة العاملة في الجزائر، وحددت نموها اللاحق؟"**

وتقتضي الإجابة على هذا السؤال معالجة سيرورة التكديح والتفقير التي تعرضت لها فئات واسعة من المجتمع خلال فترة الاستعمار، واستمرت بعد الاستقلال في ظل تجربة تنمية اقتصادية أملتها ظروف عالمية ومحلية محددة.

♦ **<u>السؤال الثاني</u>: "كيف تكونت الحركة النقابية الجزائرية تاريخيا، وما هو الدور الذي لعبته في سيرورة تشكيل الطبقة العاملة في مراحلها المختلفة؟"**

يهدف هذا السؤال إلى تسليط الضوء على الظروف الموضوعية والذاتية لظهور وتطور الحركة النقابية في الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى فترة ما بعد الاستقلال وتوضيح مساهماتها المختلفة في ظهور وتطور الطبقة العاملة.

♦ **<u>السؤال الثالث</u>: "إلى أي مدى استطاع العمال الجزائريون تطوير أشكال من الوعي ساعدتهم على بلورة هويتهم الاجتماعية، وتحديد موقعهم الطبقي في بنية المجتمع، وتوجيه فعلهم الجمعي؟"**

ويهدف هذا السؤال إلى التعرف على الأشكال المختلفة من الوعي التي نمت لدى العمال، وكذلك إستراتيجيات الفعل العمالي باعتبارها امتدادا وتجسيدا لأشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

عند هذا الحد قد يتبادر إلى ذهن البعض سؤال مفاده؛ أين فرضيات البحث؟ والإجابة هي أني لم ألجأ إلى صياغة فرضيات عند دراستي لهذا الموضوع لاعتقادي بعدم جدواها في هذه الحالة. وسوف أشرح موقفي حول هذه القضية المهمة على النحو التالي :

أولا : إن الفرضيات في البحث العلماجتماعي، كما في الأبحاث الأخرى، لا تأتي من فراغ، بل نتيجة لعمل نظري (تفكير، استيعاب لأفكار محددة وإعادة صياغتها)، وميداني (ملاحظة، جمع معلومات وتصنيفها وتوضيح الارتباطات بينها...). ذلك ما يعني أن لدى الباحث فكرة متكاملة وواضحة نسبيا عن موضوع بحثه. والفرضيات كونها إجابات مبدئية محتملة تستدعي التحقق، فإنها تشكل مرحلة متقدمة في التفكير حول الموضوع. ذلك أن **صياغة فرضيات معينة لا يخضع للصدفة**، بل لوجود معطيات تؤكد احتمالات قوية لصدقها. ذلك ما عبر عنه باحث مشهور مثل **مايكل بولاني** M. .POLANYI عندما قال:

"إن جوهر المنهج العلمي هو إنتقاء فرضيات للاختبار لها حظ كبير في أن تكون صادقة... إذ أنه تقليد ساخر أن يتم تصور المنهج العلمي باعتباره سيرورة مرتبطة بسرعة تراكم الأدلة التي تعرض نفسها بطريقة آلية في مواجهة فرضيات جرى اختيارها عشوائيا" (DALTON, 1967: 64) .

بالنسبة لي، وفيما يخص موضوع البحث الذي أجريته لم أكن في وضع يسمح لي بصياغة فرضيات تتوفر فيها هذه الشروط.

ثانيا : إن مهمة الفرضيات توجيه الباحث نحو جمع معلومات ومعطيات محددة بهدف إقامة البرهان على صدق تلك الفرضيات. وبذلك فإن الباحث عندما يصيغ فرضيات معينة يقع تحت طائلة **الالتزام بها لدرجة معينة**. مثل هذا الموقف يتضمن خطورة معينة بالنسبة لموضوع بحثي لأنني كنت في حاجة لترك كل المنافذ مفتوحة أمامي، والحفاظ على هامش كبير من الحرية في التعامل مع الميدان وما يقدمه من معلومات، بسبب أن الدراسة كانت ذات طبيعة استطلاعية أكثر منها دراسة تسعى إلى إثبات صدق قضايا محددة مسبقا.

ثالثا : لم ألجأ إلى صياغة فرضيات والاعتماد عليها في توجيه البحث لأن علاقة الباحث بها كثيرا ما تتحول إلى **علاقة بدية fetishism** تثمن وتقدس الفرضية في ذاتهاكونها رمزا للمعرفة العلمية، وليس باعتبارها أداة منهجية يمكن التعامل معها بكثير من المرونة عندما تقتضي تطورات الأحداث ذلك. مثل هذه العلاقة تحول الفرضيات إلى قيود تقلص حرية الباحث في التفكير والملاحظة وفي تعامله مع الوقائع، وتحول دون إمكانية التخلص من القوالب الجاهزة.

هـذه الاعتراضـات لا تعـني بـالطبع أنـه لم تكـن لـدي خـلال مسـار البحث في مراحله المختلفة تخمينات عديدة لعبت الدور الموجه بكثير من المرونة. في الواقع، كـان بإمكـان الأسـئلة العديـدة الـتي طرحـت نفسـها خلال المراحل التي مرت بها عملية بناء الموضوع وصـياغة الإشـكالية أن تأخذ شكل فرضيات مصاغة بطريقة شكلانية. لكن ما حدث هو أنه مـع تقدمي في التفكير حول الموضوع وقع التخلـي عـن بعـض تلـك الأسـئلة، بينما خضع الـبعض الآخـر لتغـيير مسـتمر، وفي نفـس الوقـت تعرضـت التخمينات العديدة لعمليات انتقاء مستمرة مع تقدم البحث بحيـث وقـع التخلي عن بعضها وجرت متابعة البعض الآخر. لذلك فإن الحديث عـن كل تلك الأسئلة والتخمينات باعتبارها فرضيات تمت صياغتها، وجـرى اختبارها تم وقع التخلي عنها أو تم إثبات صدقها يشكل مبالغة كبرى، لأن العملية لم تأخذ هذه الصيغة، ولم تصل إلى هذا المستوى.

يمكن القول أنني تعمدت تبني موقف حذر اتجاه استخدام الفرضيات في هـذا البحـث متـأثرا في ذلـك بـرأي **بيكـون** BACON الـذي يقـول : "ينبغي أن تصاغ الفرضيات بحذر وتحفـظ لأن تـأثير الأفكـار الخاطئـة يجعلـها انتقائيـة وعائقـا أكثـر منهـا سـندا" (DALTON, 1967:63). لذلك حاولت خلال هذا البحث أن أنشد الألفة مـع الموضـوع مـن خـلال طرح أسئلة تستدعي التفكير وتوجه البحث قبل محاولة صياغة فرضيات قد تتحول إلى **قانون أخلاقي يحدد ما يجب فعله ومالا يجب**.

2.3- التقنيات المستعملة في إنجاز التحقيق :

كانت لدي فكرة القيام بتحقيق ميداني يغطي أهـم المنـاطق الصـناعية في الشرق الجزائري؛ عنابة، سـكيكدة، قسـنطينة، باتنـة، لـونزة. لكـن بعد مدة اتضح أن ذلك أمرا صعب التحقيق لما يتطلبه مـن وقـت وجهـد. لذلك قلصت ميدان التحقيق إلى منشـأتين كـبيرتين في المنطقـة الصـناعية لعنابة هما؛ مصنع الحجـار للحديـد والصـلب ومصـنع المـواد الكيماويـة والأسمدة لشـركة أسميـدال. إضـافة إلى مصـنع قالمـة لصـناعة الـدراجات

والمحركـات الصـغيرة، ومـنجم الحديـد بـالونزة. وقـد تم اختيـار هـذه المنشآت لعدة أسباب منها ما يتعلق بالتسهيلات التي لـقـيتها مـن قبـل إدارة هذه المنشآت واستعدادها للتعامـل مـع الدراسـة، ومنهـا مـا يتعلـق بتلبية مواصفات معينة مثل تنويـع قطاعـات الصـناعة سـعيا إلى تحقيـق تمثيل واسع لمختلف الفئات العمالية في الصناعات الرئيسية.

قبل بداية التحقيق واجهـتني معضـلة أساسـية تواجـه كـل باحـث، وبخاصة المبتدئ مثلي. المعضلة هي ضـرورة القيـام باختيـار صـعب بـين طريقتين لإجراء التحقيق الميداني.

البديل الأول هو إجراء دراسة معمقة تأخذ شكل دراسـة حالـة، أيـن يتم التركيز على تقنيات مثل المقابلة نصـف الموجهـة أو المقابلـة الحـرة، وكذلك تحليل الخطاب، وتحليل الوثائق.

أما البديل الثاني فيتمثل في تغطية مجال واسـع نسـبيا وجمـع أكـبر قدر ممكن من المعلومات حول عينة كبيرة ومتنوعة من العمـال بـالنظر إلى قطاع النشاط والمهارة ومستوى التعليم ... وغيرها مـن الخصـائص الـتي تؤكد الملاحظة أهميتها.

بعد فترة من التفكير استقر الأمر على البـديل الثـاني نظـرا لاقتنـاعي أنه رغم أهمية وقيمة الدراسة المعمقـة فإننـا في هـذه المرحلـة بحاجـة إلى تحقيقات ميدانية تغطـي مجـالات واسـعة، بخاصـة ونحـن في مواجهـة موضوع قليلة هـي الدراسـات الـتي تناولتـه. لمـا اسـتقر الأمـر علـى هـذا البديل، بدأت التفكير في التقنيات الملائمة لهذه المهمة. وكـان لابـد مـن أخذ عدة متغيرات في الحسبان منها طبيعـة موضـوع الدراسـة الـذي هـو تمـثلات العمـال للعمـل، لهـويتهم، لبنيـة المجتمـع ومـوقعهم فيهـا، وممارساتهم كفئة ذات مصـالح محـددة. إلى جانـب ذلـك اتسـاع نطـاق التحقيق الذي يشمل مجموعات العمال في أربع منشآت، إضافة إلى عامل الوقت اللازم لإنجاز التحقيق. في ضوء هذه المتغيرات تَمَّ اختيار مجموعـة من التقنيات هي: الاستمارة، المقابلة الحرة، الملاحظة، تحليل الوثائق.

♦ **الاستمارة**: كانت الاستمارة (المقابلة المقننة) أمرا فرضته نوعية المعلومات المطلوبة إلى جانب اتساع نطاق التحقيق بحيث شمل أربع منشآت صناعية مختلفة، وقد ارتفع حجم العينة التي استعملت معها استمارة المقابلة إلى 375 عاملا. وقد تمت صياغتها بحيث تعكس الانشغالات الأساسية الواردة في الإشكالية، وتضمنت ستة محاور بمجموع 75 سؤلا:

1- البيانات العامة.

2- تمثلات العمل والتكنولوجيا.

3- تمثلات العلاقات المهنية وبنية السلطة.

4- الحراك المهني والاجتماعي.

5- تمثلات البنية الاجتماعية.

6- التضامن وأشكال الفعل العمالي.

♦ **الملاحظة**: إضافة إلى الزيارات الاستطلاعية التي قمت بها إلى كل واحدة من المنشآت التي أجري فيها التحقيق فقد أمضيت في كل منشأة حوالي ثلاثة أسابيع أو أربعة لإجراء التحقيق. وقد اغتنمت فرصة وجودي خلال تلك المدة لجمع ملاحظات حول مختلف القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة مثل علاقات العمال فيما بينهم، العلاقات مع المشرفين والرؤساء، طرق إنجاز العمل، المشكلات والأحداث الطارئة وكيفية التعامل معها...الخ.

كانت الملاحظة بالمشاركة تغطي كل مجالات الحياة اليومية للعمال في مكان العمل وحتى خارجه؛ أثناء فترات الراحة، في المطعم، في وسائل النقل. وقد كنت حريصا على تسجيل وتدوين كل ما من شأنه أن تكون له علاقة بالبحث من قريب أو بعيد.

♦ **المقابلة**: لجأت إلى استخدام تقنية المقابلة الحرة مع فئات محدودة؛ منهم الإطارات المسيرة وذلك بهدف تكوين نظرة عامة عن المنشأة ومسارها التاريخي وأهم الأحداث التي عرفتها. كما استخدمت

نفس التقنيـة مـع ممثلـي العمـال في الهياكـل النقابيـة وهيئـات التسـيير المشترك (مجلـس العمـال). وشملـت المقـابلات مجموعـة مـن الإطـارات الوسطى مثل رؤساء الأقسام والمصالح التي أجري فيها التحقيق، وكـذلك بعض المشرفين من الدرجة الأولى كرؤساء الورشات.

الشيء الذي ينبغي تسجيله هـو أنـه رغـم اسـتخدام هـذه التقنيـات المتعددة فإن الاستفادة منها ومن المعلومات التي وفرتها كانـت متفاوتـة، بحيث لاقيت صعوبة في تثمِين ما وفرته تقنيات الملاحظـة و المقابلـة مـن معلومات. وبـرزت أهميتهـا خاصـة في تقـديم كـثير مـن المعطيـات الـتي أضاءت زوايا عديدة لم تستطع الاستمارة الوصول إليهـا، وشـكلت بـذلك خلفية واسعة وغنية سـاعدت علـى فهـم وتحليـل الإجابـات الـواردة في الاسـتمارة. وتبقـى عـدم الاسـتفادة إلى أقصـى حـد ممكـن مـن الملاحظـة والمقابلة مرتبطة بما أشـرت إليـه سـابقا بخصـوص نقـص التأهيـل علـى استخدام مثل هذه التقنيات، وبخاصة اسـتعمال المعلومـات الكـثيرة ذات الطابع النوعي، التي توفرها.

♦ **تحليل الوثائق**: استعملت هذه التقنية للحصول علـى مزيـد مـن المعلومات فيما يخص المنشأة وتطورها بالرجوع إلى سجلات اليـد العاملـة المشغلة، وسجلات الإنتاج، وكذلك سجلات الغيـاب وحـوادث العمـل، والقضايا التأديبية، إضافة إلى معطيات تخص حراك اليـد العاملـة سـواء داخل أقسام المنشأة أو خارجها.

مشكلات عملية :

لقد رافق استخدام التقنيات المختلفة مشكلات عملية عديدة وخاصة تلك التي ارتبطت باستخدام استمارة المقابلة. لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه التقنية كثيرا ما تعتبر من أسهل تقنيات التحقيق العلماجتماعي. لكن هذا الاعتقاد المتداول لدى عدد كبير من الطلبة وحتى الأساتذة يشكل واحدا من الأخطاء الفادحة التي ترتكب من قبلهم بخصوص هذه المسألة. فالاستمارة لا تقل صعوبة عن بقية التقنيات بصرف النظر عن مدى ملاءمتها لموضوع البحث، وهي مسألة ينبغي على كل باحث البت فيها بالنظر إلى عدد من المتغيرات والعوامل. أما بالنسبة لبحثنا فقد واجهتنا عدة مشكلات ناتجة عن الاستمارة أو مرتبطة باستعمالها، من أهمها :

1- **الصعوبة الأولى** : تمثلت في محاولة بناء الاستمارة بطريقة تستجيب لإشكالية البحث، وتعكس الانشغالات الأساسية بصدق. وهي مهمة ليست بالهينة لأنها تقتضي الانتقال من النظري إلى الإجرائي، أو تحويل قضايا نظرية معبر عنها بلغة تجريدية إلى مسائل عملية معبر عنها بلغة إجرائية.

2- **الصعوبة الثانية** : تتعلق بمهمة صياغة الأسئلة بطريقة تتوفر فيها الشروط الأساسية وهي: الوضوح، الدقة، الملاءمة في المعنى، والحياد القيمي. وهذه مهمة على درجة من التعقيد وتحتاج إلى خبرة وتأهيل. ومع أنني قمت بتجربة الاستمارة قبل استخدامها إلا أنها بقيت مع ذلك تعاني عددا من نقاط الضعف، إذ أن بعض الأسئلة بدت غير واضحة بالنسبة للمبحوثين ربما بسبب صياغتها أو بسبب بعض الألفاظ المستخدمة فيها... الخ.

3- **الصعوبة الثالثة** : تتمثل في أن استخدام الاستمارة يطرح مشكلة أخرى عويصة تتعلق باللغة المستعملة. ذلك أننا نتعامل مع الميدان بلغة ليست مفهومة من قبل المبحوثين. فالاستمارة مصاغة بلغة أكاديمية

متخصصة، ولكنها موجهة إلى مبحوثين لا يحسنون في غالبية الأحوال تلك اللغة. ذلك ما يفرض علينا ترجمة الأسئلة المطروحة من لغة متخصصة إلى لغة الحياة اليومية التي يتعامل بها المبحوثون. هذه العملية تتضمن طبعا خطر عدم الدقة في ترجمة الأفكار التي تتضمنها الأسئلة. في المقابل، يقدم المبحوثون إجاباتهم بلغة الحياة اليومية وينبغي تحويلها إلى لغة علماجتماعية متخصصة، هذه الترجمة الثانية تضاعف احتمالات الخطأ والانزلاق في المعنى. وتزداد حدة هذه المشكلة والمخاطر الناجمة عنها عندما يتعلق الأمر بمفاهيم علماجتماعية ليست دائما دقيقة المعنى أو معقدة أصلا مثل مفهوم الطبقة الاجتماعية، الهوية الطبقية، الوعي الطبقي... الخ.

4- يضاف إلي ما سبق **صعوبات أخرى** تتعلق بمواقف البحث ذاتها، بمعنى التأثيرات التي يمارسها المحقق على المبحوثين، والأفكار المسبقة التي يحملها عنهم، كذلك التأثيرات المعاكسة أي أفكار المبحوثين وتصوراتهم عن البحث وعن المحقق. فيما يخصني، وبالرغم من الكشف عن هويتي باستمرار وشرح المهمة التي أقوم بها والجهة التي أنتمي إليها، والإطار الذي يندرج ضمنه العمل الذي أقوم به، فإن الشكوك حول هويتي ومهمتي لم تغادر أذهان المبحوثين نهائيا كما كشفت عنذلك عدة مواقف تعرضت لها. وبرغم التقدم الذي سجلته في هذا الجانب، إلا أن هناك عوامل أخرى زادت من تعقيد الوضعية مثل إجراء المقابلات في مكان العمل، في ظروف ليست دائما ملائمة من حيث توفر السرية المطلوبة، بخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا مهنية مطروحة بحدة في مكان العمل.

كل ذلك يؤثر بشكل واضح على نوعية المعلومات المحصلة من حيث درجة صدقها ودقتها وتعبيرها عن أوضاع معقدة يتداخل فيها الموضوعي بالذاتي، والعام بالخاص.

فالمشكلات والصعوبات العديدة والمتنوعة تبدأ منذ تصور الباحث

لموضوع بحثه ومحاولة بنائـه، تم في مرحلـة صـياغة الإشـكالية وتحديـد التساؤلات الرئيسية المؤطرة للموضوع، وهي مشـكلات ذات طـابع معـرفي وقيمي، لتصـل إلى مرحلـة المقابلـة والاسـتجواب حيـث تـبرز صـعوبات أخرى عملية خاصة، وصولا إلى مرحلة معالجة إجابـات المبحـوثين ومـا تقتضيه عملية التأويل والتحليل من حـذر وحيطـة حتـى لا نحمـل تلـك الإجابات أكثر مما تحتمل من دلالات ومعاني.

في كل مرحلة من هذه المراحل التي يمر بها البحـث هنـاك مجموعـة من الأفكار والتصورات المسبقة لدى الباحث والمبحوثين حيث يعـبر كـل طرف عن وضعيته، عن مخاوفه، عـن التـوترات المميـزة للوضـعية الـتي يوجد فيها سواء باعتباره طالبا للمعلومات أو مقدما لها. ويلعب الباحـث والمبحوث هذين الـدورين بالتنـاوب حيـث يسـعى كـل واحـد منهمـا إلى تخفيض التوترات والضغوط التي يعانيهـا في موقـف البحـث مـن خـلال محاولة بلورة التوقعات الـتي يتضـمنها كـل دور، وكشـف الأبعـاد الـتي يتشكل منها الموقف، والسيطرة على المحيط الذي يوجد فيه.

الخـــلاصـــة

لعله من المفيد أن نختم هذه الورقة بمحاولة الإجابة عـن سـؤال طالمـا بقي عالقا في أذهاننا وهو: إلى أي مدى استطاعت البحوث الميدانية التي أجريت حول عالم الشـغل أن تبلـور تقنيـات ملائمـة لخصوصـيات هـذا الحقل؟

إن نظرة سريعة ومتفحصة لأهـم البحـوث الـتي أجريـت حـول عـالم الشغل، وبالذات في مجال الصـناعة، تكشـف عـن عـدم وجـود تفضـيل لتقنيات محددة بعينها لدى الباحثين. فالتقنيات التي يتواتر اسـتعمالها بصورة واضـحة هـي: الاسـتمارة، الملاحظـة، المقابلـة وتحليـل الوثـائق. ويبدو أن هناك ميلا واضحا نحـو المعالجـة الكميـة (الإحصـائية)، بينمـا يتراجع دور وأهميـة المعالجـة النوعيـة، وبخاصـة ضـمن البحـوث الـتي تجرى في الجامعات لتحضير أطروحـات الماجسـتير، والـدكتوراه، بينمـا

تغيب تماما على مستوى مذكرات الليسانس.

نصادف في هذا النوع من الأبحاث السيطرة المطلقة لتقنية الاستمارة. فهل يعني ذلك أن هذه التقنيات هي أكثر ملاءمة من غيرها للبحوث الميدانية في عالم الشغل، والصناعة بالذات؟ لا أحد يستطيع أن يجزم بالنفي أو بالتأكيد، لسبب بسيط هو نقص التفكير حول هذه المسائل في أوساط الباحثين (أساتذة وطلبة) في علم الاجتماع، إن لم نقل غيابه تماما.

السبب الرئيسي المسؤول عن هذه الظاهرة، في اعتقادنا، هو هيمنة فكرة معينة وتصور محدد عن طبيعة المعرفة العلماجتماعية لدى غالبية المشتغلين بها، مفادها أن غاية البحث في علم الاجتماع هو التوصل إلى إصدار أحكام عامة أو تعميمات. وأن التقنية التي تسمح بتحقيق ذلك هي الاستمارة كونها توفر معطيات تقبل المعالجة الكمية أو الإحصائية. ولأن الأبحاث التي تستخدم هذه التقنية غالبا ما تطبقها (التقنية) على عينة ممثلة للمجتمع مما يسمح بالتعامل مع الوحدات المدروسة باعتبارها مفردات ممثلة لمجموعات أو فئات كبرى موزعة حسب متغيرات معينة مثل السن، الجنس، مستوى التعليم، التأهيل، المهنة ... إلى غير ذلك من المتغيرات التي قد يعتمدها الباحث في تصنيفه للمجموعات المدروسة. ذلك ما يتيح للباحث إمكانية تعميم نتائجه وأحكامه في نهاية الأمر على كل الفئات التي تشترك في مثل تلك الخصائص.

في المقابل، ينظر إلى تقنيات أخرى مثل الملاحظة والمقابلة باعتبارها تتعامل مع المبحوثين كوحدات منفردة ذات هوية خاصة ومحددة، مركزة على التمايز لا على التماثل، وعلى الاختلاف لا على التشابه، مما يعني تراجع وتقلص إمكانية التعميم. فالتفرد هو السمة السائدة وهو بحاجة إلى تفسير ملائم في كل مرة.

إن هذا التصور عن البحث العلماجتماعي، الذي يبرر اختيار تقنيات معينة دون غيرها، ربما يجد تفسيره في مبدأ يسلم به قطاع واسع من

المشتغلين بعلم الاجتماع ويمثل حجر الأساس في تكـوينهم. إنـه الاعتقـاد أن موضـوع علـم الاجتمـاع هـو دراسـة المجموعـات والفئـات الكـبرى أو الظواهر المتعلقة بها، وليس الحـالات المفـردة أو المنفـردة.[4] والمسـؤول عن ذلك دون شك هو مؤسس علم الاجتماع الحديث إميل دوركايم الـذي يقول بصريح العبارة أن "**العلم لا يستطيع وصف الحـالات الفرديـة لأن مهمته وصف النماذج والأنماط، وإذا كانـت المجتمعـات الإنسـانية لا تقبـل التصـنيف فإنهـا ينبغـي أن تبقـى بعيـدة عـن متنـاول الوصـف العلمي**".[5]

لذلك فإن إعادة الاعتبار إلى التقنيات "المهملة" وهي التقنيات النوعية عموما مثل الملاحظة والمقابلة، وتحليل الخطاب... ومن ورائهـا أسـاليب التحليل النوعي، تمر بالضرورة من خلال كشف وتعرية مـواطن الضـعف في هذا الاعتقاد أو التصور المهيمن بخصوص العلم عموما، وعلم الاجتمـاع بالخصوص، والهدف من التفسير العلماجتماعي الذي ليس هو بالضـرورة ودوما التوصل إلى تعميمات أو أحكام عامة.

---

[4] ذلك هو الموقف التأسيسي الذي عبر عنه دوركايم منذ البداية وبقي تأثيره سادا في تيار بأكمله من تيارات علم الاجتماع هو التيـار الوضـعي. أنظـر R.A. NISBET, The Sociology of Emile Durkheim, p 54

[5] الاقتباس من المرجع السابق وارد في كتابي **علم الظواهر الاجتماعيـة**، دار طـلاس للدراسـات والنشر، دمشق1990. ص 70 .